

3 أشهر لسحبها .. أدوية منتهية الصلاحية بشوارع وكالة البلح!



الثلاثاء 28 يناير 2025 09:00 م

أكد رئيس شعبة الأدوية علي عوف إن مصانع غير مرخصة تشتري أدوية منتهية الصلاحية وتعيد تغليفها وتضعها بالأسواق. وبعد أن شاهد المصريون بيع أدوية على نواصي شارع وكالة البلح، عقدت شعبة الأدوية باتحاد تجارة الأدوية اجتماعاً مع ممثلي غرفة صناعة الأدوية لبحث آليات تنظيم السحب والتنظيف.

<https://x.com/ignorestupidpl/status/1882560008371454294/photo/1>

ورصدت هيئة الدواء وقائع لأفراد ومصانع عشوائية يشترون الأدوية منتهية الصلاحية خاصة أدوية الأورام غالية الثمن ويبيعون بيعها من خلال صيدليات بمناطق نائية وغير مرخصة أو بيعها مقسمة كشرائط وبدون تاريخ صلاحية. وحددت غرفة صناعة الدواء 3 أشهر كمدة لسحب الأدوية منتهية الصلاحية واعتبرت ما يتبقى بعد هذه المدة خارج صلاحيتها وهو ما تعتبره شعبة الأدوية غير كافٍ وتطالب بمهلة مدتها شهر للمبادلة قبل عملية غسيل السوق التي تستغرق مدة أقل من عام. وأصدرت إدارة الغذاء والدواء الأمريكية عددًا من النشرات تحذر خلالها من المخاطرة بتناول أدوية منتهية الصلاحية خوفًا من تأثير المركبات الكيميائية في الأدوية من عوامل الجو والحفظ والتخزين.

وقال رئيس شعبة الأدوية إنه وجه خطابًا لهيئة الدواء يطالبهم بإعطاء مهلة شهر للنقابات الفرعية للمبادلة لتجهيز الأعضاء لمرحلة الارتجاع قبل تطبيق عملية غسيل السوق لمدة 3 أشهر، على أن تجدد لفترة أخرى لتحقيق التغطية الكاملة، مشيرًا ألا تزيد عن سنة، ولا تُكرر إلا في حالة تكرار تراكم البضائع منتهية الصلاحية أو عدم تعاون بعض الشركات. علي عوف في تصريحات صحفية قال: إن "بعض المصانع غير المرخصة تشتري الأدوية منتهية الصلاحية من الصيدليات، بغرض إعادة تغليفها بتاريخ صلاحية جديد وضخها في الأسواق مرة أخرى، ما يشكل خطرًا على صحة المواطنين".

وقال نقيب صيادلة القاهرة، في تصريحات صحفية: إن "الشركات اكتفت بسحب الأدوية المنتهية الصلاحية في شكل مرتجعات بنسبة 2% من حجم تعاملات الصيدلية الشهرية معها" موضحًا "في بعض الأحيان لا تلتزم الشركات بتطبيق هذه النسبة".

وكان الاتفاق، الذي جرى بين الهيئة وشعبة الأدوية والصيدلة، تضمن سحب الأدوية منتهية الصلاحية في 3 أشهر من الصيدليات، حيث يسلم الصيدلة إلى شركات التوزيع الأدوية ومن ثم يجري إرجاعها للشركات، مع إجراء حصر لقيمة هذه الأدوية وخصمها من مجمل مشتريات الصيدلي على مدار 6 أشهر، بمعنى أن الصيدلي يسترجع قيمتها في صورة خصم مقسم على 6 أشهر. بجانب تشكيل لجنة عليا مسؤولة عن مراقبة عمليات السحب، تنبثق منها لجان فرعية في عضويتها نقيب الصيدلة عن كل محافظة ومسؤول فرع هيئة الدواء، لمتابعة عمليات السحب ورفع تقرير للجنة العليا والهيئة بما تم والكميات المسحوبة.

كما جرى استحداث بند ملزم للشركات والصيدلة، بأحقية الصيدلي طلب إرجاع الأدوية الراكدة لشركات التوزيع، حتى تتمكن الشركة من ضخها في أماكن أخرى راجية بها، وكذلك يحق للصيدلي إرجاع الدواء قبل انتهاء صلاحيته بـ 6 أشهر. ووضعت هيئة الدواء بالفعل ضوابط لمنع وجود أدوية منتهية الصلاحية مرة أخرى وآليات لمحاسبة الصيدلي والموزع والمُصنع حال رصد أي من هذه الأدوية على أرفف الصيدليات، وجار صياغتها قانونيًا وإصدارها وتعميمها خلال الفترة المقبلة.

ومن هذه الآليات إلزام الصيدلي بالاحتفاظ بفاتورة الدواء وحال انتهاء صلاحيته يجب تقديم طلب بسحبه للمخزن أو الموزع، وفي حال رفضه أو عدم تنفيذ الطلب يتم محاسبته، وبذلك لا تقع على الصيدلي أي مسؤولية، أما في حال تراخي الصيدلي ستقتصر المحاسبة عليه. ورغم تلك الاشتراطات والاتفاق، رصدت هيئة الدواء وقائع لأفراد تشتري الأدوية منتهية الصلاحية من الصيدليات، وبعد ضبطهم يتبين أنهم كانوا يستغلونها في إعادة بيعها وضخها للسوق مرة أخرى من خلال صيدليات بمناطق نائية وأماكن غير مرخصة ولا تخضع لرقابة الهيئة، حيث يتم بيعها للجمهور في شكل أقراص مقسمة وليس شرائط كاملة مدون عليها تاريخ الصلاحية.

وفي سبتمبر الماضي، أطلقت هيئة الدواء مبادرة للتخلص من الأدوية منتهية الصلاحية، بالشراكة مع المصنعين والموزعين والصيدليات. إلا إنهم تركوا لأطراف الصناعة تنظيم عملية السحب وغسل الأسواق بالتوافق فيما بينهم، نظرًا لكونها علاقة تجارية ولا دخل لهم بها، لكنهم مطالبون بإخطار الهيئة بآليات تنظيف السوق من الأدوية منتهية الصلاحية وإعدامها "حتى تستطيع الهيئة معاقبة المسؤول عن وجود علبة واحدة منتهية صلاحيتها بالصيدلية".

ومع ارتفاعات أسعار الأدوية بصورة كبيرة، يلجأ كثير من المواطنين لشراء تلك الأدوية، وسط تفشي الفقر بصورة كبيرة، وهو ما يستغله بعض التجار وتطبيقات الإنترنت لبيع الأدوية منتهية الصلاحية.

